

"فاينانس ووتش" تحذّر من أن الانفصام بين علوم المناخ والنمذجة الاقتصادية يشجع التقاعس عن العمل المناخي

- أسفر التفكير الاقتصادي المعيب وعدم مراعاة علوم المناخ عن تقليل الاقتصاديين من شأن تأثير تغير المناخ على الاقتصاد، وهو ما يشجع التقاعس عن العمل في دوائر وضع السياسات.
- لكي تتمخض النماذج الاقتصادية عن نتائج ذات معنى، يجب أن تأخذ في اعتبارها أن الخسائر الناجمة عن تغير المناخ ستكون كبيرة بشكل معطل ولا يمكن التنبؤ بها ودائمة.
- باعتبار أن المخاطر المناخية تشكل تهديدا نظاميا للنظام المالي وأن تغير المناخ هو في الأساس مشكلة تتعلق بالوقود الأحفوري، هناك حاجة إلى حل احترازي كلي جديد لمعالجة الصلة بين تغير المناخ وانعدام الاستقرار المالي.

بروكسل، 31 أكتوبر 2023 - سيؤدّن يوم السبت الموافق 4 نوفمبر بمرور سبع سنوات على بدء سريان اتفاق باريس. وهذه هي نقطة المنتصف على الطريق نحو الوفاء بالوعود المنصوص عليها في هذه المعاهدة الدولية الملزمة قانونا بشأن تغير المناخ.

وقبل هذا المعلم البارز، ومع تبقّي شهر واحد فقط على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، تدقّ فاينانس ووتش (جمعية منفعة عامة مكرسة لجعل التمويل يصب في مصلحة المجتمع) ناقوس الخطر بشأن الانفصام بين علوم المناخ والنمذجة الاقتصادية التي تشكل السياسة الاقتصادية والمالية.

ويسلط أحدث تقرير نشرته فاينانس ووتش الضوء على حقيقة صارخة: نحن نتجه نحو عالم محترّ يشهد عملا يتم في بعض البلدان، لكنه ليس بالعمل الكافي، ويتم تجاوز عتبات درجات الحرارة الحرجة، مما يؤدي إلى مخاطر فيزيائية شديدة، وتأثيرات لا يمكن العدول عنها، وتعطيل المجتمعات.

ويحذر علماء المناخ من نقاط تحوّل تتسبب في ارتفاع درجة حرارة الأرض بمقدار درجتين مئويتين وعواقب كارثية عند تجاوز 3 درجات مئوية. فلو وصلت درجات الحرارة إلى هذه المستويات، فسيكون لها تأثير مدمر على أكثر من 3 مليارات نسمة يعيشون في سياقات معرضة بشدة لأخطار تغير المناخ.

وبالنظر إلى هذه الأرقام، فإن حدوث اضطراب اقتصادي غير مسبوق قد يبدو أمرا حتميا. لكن الأرقام الحالية التي تقدّر تأثير تغير المناخ على الاقتصاد والقطاع المالي ترسم صورة حميدة بشكل غريب.

فعلى سبيل المثال، تستخدم شبكة تخضير النظام المالي منهجية تؤدي إلى استنتاج مفاده أنه في حالة ازدياد متوسط درجة الحرارة السطحية العالمية بنحو 3.5 درجة مئوية حتى نهاية هذا القرن، فلن ينخفض الناتج العالمي إلا بنسبة 7-14% بحلول عام 2100. وعلى صعيد مماثل، يتوقع تقرير 2020 الصادر عن مجلس الاستقرار المالي أن حدوث زيادة في درجة الحرارة بمقدار 4 درجات مئوية سيخفض قيمة الأصول بنسبة تتراوح بين 3-10%.

تكمن المشكلة في أن الخبراء الاقتصاديين يمدجون المخاطر المناخية بنفس الطريقة التي يمدجون بها المخاطر المالية التقليدية. وهذا يعني أن النماذج الاقتصادية لا تأخذ في اعتبارها حقيقة أن الخسائر الناجمة عن تغير المناخ ستكون كبيرة بشكل معطل ولا يمكن التنبؤ بها ودائمة. وبإمكان نقاط التحول وآليات التغذية الراجعة، كذوبان التربة الصقيعية وحرق الغابات، تسريع الخسائر إلى مستويات أعلى بكثير من تلك الناجمة عن الأزمات المالية الأخيرة.

وتشكل مثل هذه الأرقام المحافظة وصفة للتقاعس عن العمل في دوائر وضع السياسات؛ حيث إن الخطاب واسع الانتشار المشرعن هو خطاب نهج سير الأمور كالمعتاد والرؤية قصيرة المدى، مع التضحية بالمصادقية والفعالية.

ويقول تيري فيليبونات، كبير الخبراء الاقتصاديين في فاينانس ووتش: "يجب على الخبراء الاقتصاديين الذين يقومون بتحليل تأثير تغير المناخ ألا يتواطؤوا في تقاعس واضعي السياسات حتى ولو دون قصد. فهم يتحملون المسؤولية عن فتح أعينهم على التأثيرات الاقتصادية والمالية لعالم محترّ. فإننتاج تحليلات متحيزة تقلل من شأن التكاليف المستقبلية لم يعد خيارا مطروحا. ولا بد من تكيف النماذج الاقتصادية وإلا فإنها ستفوض جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه".



Finance Watch

Making finance serve society

ولكي تسفر التحليلات الاقتصادية عن نتائج ذات معنى، فلا بد من حدوث تحول مهم آخر في الذهنية تجاه الإطار الزمني لهذه العمليات. وفي هذا التقرير، تشدد فاينانس ووتش على هذه النقطة من خلال عملية تحليل السيناريوهات لمرة واحدة الذي تستوفيه الهيئات الإشرافية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي والمجلس الأوروبي للمخاطر النظامية بحلول 2025 بناء على طلب المفوضية الأوروبية.

والهدف المعلن لتحليل السيناريوهات المذكور هو استباق الصدمات التي يتعرض لها النظام المالي والتي يمكنها تعريض المؤسسات المالية أو النظام المالي للخطر أو عرقلة قدرة الاتحاد الأوروبي على تحقيق أهدافه المناخية، فضلا عن الاستجابة بسرعة لأي صدمات مناوئة من هذا القبيل. ولو أجري هذا التحليل بشكل جيد، فيمكنه تزويد الجهات الفاعلة في القطاع المالي بمعلومات موثوقة تتخذ بها قراراتها في عالم محترّ.

والأفق الزمني الحالي المتمثل في 2030 المقرر لهذه العملية يقوض هذا الهدف. وعلى الرغم من أن معدل تواتر الأحداث المناخية المتطرفة في ازدياد، فإن مخاطر تقادم الأصول القائمة على الوقود الأحفوري والانهياب الاقتصادي لن تتجسد بحلول عام 2030.

ومن المستبعد أن يعكس العالم مسار توسعه الحالي في استهلاك الوقود الأحفوري قبل ذلك التاريخ، وسيبدأ انهيار النشاط الاقتصادي الناجم عن تغير المناخ في أن يكون كبيرا بحلول 2050 ويتسارع ليصل إلى مستويات كارثية بين عامي 2060 و 2080. وعلى هذا النحو، تجادل فاينانس ووتش بأن المفوضية الأوروبية يجب عليها الدعوة فوراً إلى تمديد الأفق الزمني لعدة عقود بعد 2030.

وباعتبار أن المخاطر المناخية تشكل تهديدا نظاميا للبنوك وأن تغير المناخ هو في الأساس مشكلة تتعلق بالوقود الأحفوري، تجادل فاينانس ووتش أيضا في هذا التقرير بضرورة القياس الكمي لتعرض المؤسسات المالية لتقادم الأصول القائمة على الوقود الأحفوري.

وأظهر بحث نشرته فاينانس ووتش في أكتوبر 2022 أن التعرض الإجمالي للأصول القائمة على الوقود الأحفوري لأكثر من ستين بنكا عالميا يبلغ 1.35 ترليون دولار أمريكي. ومع ذلك فهذه مجرد قطعة واحدة من الأحجية. وللحصول على رؤية شاملة للمخاطر، يجب تمديد هذه العملية لتشمل شركات التأمين وصناديق التقاعد وصناديق الاستثمار.

وبما أن الهيئات الإشرافية المالية هي الأقدر على جمع هذه البيانات، فينبغي على واضعي السياسات إلزامها بذلك. وفي أوروبا، يمكن جمع هذه المعلومات كجزء من تحليل السيناريوهات لمرة واحدة، وتتصح فاينانس ووتش المفوضية الأوروبية بضمان حدوث هذا.

والقياس الكمي لمخاطر تقادم الأصول القائمة على الوقود الأحفوري شيء، لكن إنشاء ضمانات ملزمة قانونا للحيلولة دون تسبّب تقادم الأصول القائمة على الوقود الأحفوري في زعزعة استقرار النظام المالي شيء آخر.

وفي عام 2020، اقترحت فاينانس ووتش حلا احترازيا كليا سهلا وفعالا لهذه المشكلة، والذي صار يُعرف فيما بعد باسم قاعدة واحد مقابل واحد. ومما أثار ارتياح البنوك وعدم تصديق الأكاديميين والهيئات التنظيمية والمستثمرين والمنظمات غير الحكومية أن واضعي السياسات الأوروبيين لم يعتمدوا هذا الحل البسيط المتاح تحت تصرفهم.

وفي هذا التقرير، تقترح فاينانس ووتش أداة احترازية كلية جديدة لمعالجة الصلة بين تغير المناخ وانعدام الاستقرار المالي. فنظرا لأن الحلول الاحترازية الجزئية لمعالجة هذه المشكلة غير مطروحة على الطاولة في الاتحاد الأوروبي الآن، تكتسب هذه الأداة الجديدة أهمية خاصة بالنسبة لهذه المنطقة. ومع ذلك فالمنطق الذي تستند إليه قابل للتطبيق في أماكن أخرى.

وتطرح فاينانس ووتش أداة جديدة لنسبة القرض إلى القيمة لقياس تعرض البنوك للوقود الأحفوري. وبمجرد بلوغ عتبة معينة من المخاطر المتعلقة بالمناخ، سيتم فرض رسوم رأسمالية إضافية. وسيتم تحديد عتبة القرض إلى القيمة بما يتناسب مع مقدار الوقود الأحفوري المتعرض له البنك بحيث يمكن استغلاله بأمان ضمن ميزانية الكربون لزيادة معينة في درجة الحرارة.

ويُخلص التقرير إلى أنه سيلزم ترك 97% من احتياطات الوقود الأحفوري في العالم تحت الأرض لو أرادت البشرية حصر الاحترار العالمي ضمن نطاق 1.5 درجة مئوية مع احتمال 83%، واحتمال 90% لحصر الاحترار العالمي ضمن نطاق 1.7 درجة مئوية، واحتمال 77% لحصر الاحترار العالمي ضمن نطاق درجتين مؤبقتين.

وتوصي فاينانس ووتش بأخذ ارتفاع درجة حرارة الأرض بمقدار درجتين مؤبقتين كعلامة مرجعية وتعيين حد القرض إلى القيمة عند 100%. وتشير تقديرات فاينانس ووتش إلى أن نسبة القرض إلى القيمة مرتفعة للغاية حالياً عند 437%، وتقترح متطلبات رأس مال بنسبة 12% للجزء الذي سيتقدم من الأصول الحالية القائمة على الوقود الأحفوري كحل عملي لإدارة المخاطر.

وتقترح أيضاً تطبيق هيئات السياسات الاحترازية الكلية حداً أقصى للإقراض أو تمويل رأس المال الكامل (قاعدة "واحد مقابل واحد") على القروض المتعلقة بأنشطة التنقيب الجديدة عن الوقود الأحفوري، تماشياً مع توصية وكالة الطاقة الدولية بعدم توسيع احتياطات الوقود الأحفوري الحالية.

وقد أثبتت أداة نسبة القرض إلى القيمة فعاليتها في إدارة المخاطر في السوق العقارية، حيث حسّنت جودة محافظ قروض الرهن العقاري ورسملة البنوك. وحسّنت مثل هذه الحدود احتمالية التخلف عن سداد القروض، فضلاً عن الخسارة المالية التي تتكبدها المؤسسة المالية إذا تخلف المقرض عن السداد.

ويُعنى تمويل الوقود الأحفوري بتمويل الأصول، شأنه شأن التمويل العقاري. وستكون أي أداة جديدة لنسبة القرض إلى القيمة للمخاطر المناخية أداة بسيطة وفعالة في عالم تمويل الأصول الذي تتمثل قاعدته الأساسية لإدارة المخاطر في ضمان علاقة معقولة بين مقدار التمويل المقدم والقيمة الاقتصادية للأصول الممولة.

- انتهى -

ملاحظات للمحررين

لترتيب مقابلة مع تيري فيليبونات، كبير الخبراء الاقتصاديين في فاينانس ووتش، يرجى التواصل مع أليسون بيرنز على alison.burns@finance-watch.org أو الاتصال هاتفياً على +32(0)471577233

نبذة عن تيري فيليبونات، كبير الخبراء الاقتصاديين في فاينانس ووتش

بعد تخرجه في معهد الدراسات السياسية في باريس وتخصصه كخبير اقتصادي (درجة الماجستير في الاقتصاد)، بدأ تيري فيليبونات مسيرته المهنية في مجال التمويل سنة 1985، حيث شغل مناصب مختلفة في مجال الخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية. ثم انتقل بعد ذلك إلى عالم المنظمات غير الحكومية، حيث أطلق حملات وممارس الضغط السياسي بالنيابة عن منظمة العفو الدولية، مع تركيز خاص على المسؤولية الاجتماعية للشركات وعلى تأثير القطاع المالي على حقوق الإنسان.

وفي 2011، أسس منظمة فاينانس ووتش وتولى إدارتها كأول أمين عام لها حتى عام 2014. وفي أكتوبر 2019، عيّنت فاينانس ووتش تيري فيليبونات في منصب رئيس الأبحاث والمناصرة، وفي يناير 2022 في منصب كبير خبراءها الاقتصاديين.

شغل فيليبونات عضوية مجلس إدارة هيئة الأسواق المالية الفرنسية حتى عام 2022، وهو حالياً عضو في لجنة العقوبات التابعة لهيئة الإشراف على البنوك وشركات التأمين الفرنسية. وقد ترأس لجنة المناخ والتمويل المستدام التابعة لهيئة الأسواق المالية الفرنسية بالإضافة إلى اللجنة الاستشارية للأسواق التابعة لها. وهو أيضاً عضو في لجنة المناخ والتمويل المستدام التابعة لهيئة الإشراف على البنوك وشركات التأمين الفرنسية ولجنتها العلمية. وهو أيضاً عضو في مجلس إعداد تقارير الاستدامة التابع للمجموعة الاستشارية الأوروبية لإعداد التقارير المالية، وعضو سابق في منصة المفوضية الأوروبية المعنية بالتمويل المستدام.

وقد ألف العديد من الكتب والمقالات، ويساهم بانتظام بتعليقاته في وسائل الإعلام حول طيف واسع من المواضيع المالية، حيث يظهر في [فايننشال تايمز](#)، والجزيرة، و [رويترز](#)، و [بوليتيكو](#)، و [يورأكتيف](#)، و [لوموند](#) وغيرها الكثير.

نبذة عن فاينانس ووتش



Finance Watch

Making finance serve society

فاينانس ووتش جمعية منفعة عامة ممولة تمويلا مستقلا ومكرسة لجعل التمويل يصب في مصلحة المجتمع. وتتمثل رسالتها في تعزيز صوت المجتمع في إصلاح عملية التنظيم المالي بممارسة أعمال المناصرة وطرح الحجج المؤيدة للمصلحة العامة على المشرعين والجمهور. وتضم فاينانس ووتش في عضويتها جماعات مستهلكين وجمعيات إسكان ونقابات عمالية ومنظمات غير حكومية وخبراء ماليين وأكاديميين وجماعات مجتمع مدني أخرى تمثل في مجموعها عددا كبيرا من المواطنين الأوروبيين. وتنص المبادئ التأسيسية لفاينانس ووتش على أن التمويل ضروري للمجتمع لتحقيق الاستخدام المثمر لرأس المال بطريقة شفافة ومستدامة، لكنها تنص أيضا على أن سعي القطاع المالي المشروع لتحقيق المصالح الخاصة لا ينبغي أن يتم على حساب المجتمع.